



تقرير الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للأخوة الإنسانية (٤ فبراير)



يحتفل العالم في الرابع من فبراير هذا العام -ولأول مرة- باليوم الدولي للأخوة الإنسانية، يأتي ذلك بناءً على مبادرة مشتركة لجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تقدمنا بقرار معنون بـ«اليوم الدولي للأخوة الإنسانية» والذي صدر بالتوافق في ديسمبر ٢٠٢٠، وتقرر بموجبه تحديد الرابع من فبراير من كل عام ليصبح يومًا دوليًا للأخوة الإنسانية والاحتفال به سنويًا ابتداءً من العام الجاري.

تجدد الإشارة إلى أن اختيار يوم الرابع من فبراير للاحتفال بهذه المناسبة يرجع إلى أنه اليوم الذي شهد توقيع فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، والبابا فرانسيس بابا الفاتيكان، على

وثيقة «الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك» في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٩. وتمثل تلك الوثيقة حدثًا إنسانيًا وتاريخيًا عميق المغزى، وتحمل رسالة سلام ومحبة وإخاء إلى العالم بأسره، حيث تدعو إلى العمل الجدي على نشر ثقافة التسامح والسلام ونبذ التطرف بكافة صورته وأشكاله وكذا التعصب والكراهية.

وبهذه المناسبة تصدر الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير الذي يتناول الدور الرائد لمصر في إطار الأمم المتحدة في مجال ثقافة السلام وتعزيز قيم التسامح والحرية الدينية، والإطار الدستوري والقانوني الداعم لقيم ومبادئ الأخوة الإنسانية، كما يستعرض البنية المؤسسية الداعمة لإعمال مبادئ وقيم الأخوة الإنسانية في مصر، وأخيرًا يلقي الضوء على أبرز الجهود الوطنية لإعمال قيم ومبادئ الأخوة الإنسانية.

أولاً: الدور الرائد لمصر في إطار الأمم المتحدة في مجال ثقافة السلام وتعزيز قيم التسامح والحرية الدينية

إن الاهتمام الذي توليه مصر في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف بالأمم المتحدة في مجال ثقافة السلام وتعزيز قيم التسامح والحرية الدينية ينبع من موقعها الحضاري كمنارة للاعتدال والوسطية والتعايش المشترك، ومن واقع مسئوليتها في المساهمة الفعالة في مساعي تعزيز الحوار البناء بين الأديان والثقافات، والتصدي لحالات التمييز والتنميط السلبي والوصم التي يتعرض لها الأشخاص بسبب معتقداتهم الدينية.

اختيار يوم الرابع من فبراير للاحتفال بهذه المناسبة يرجع إلى أنه اليوم الذي شهد توقيع فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، والبابا فرانسيس بابا الفاتيكان، على وثيقة «الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك» في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٩

فلقد بذلت مصر جهودًا دبلوماسية نشطة بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة لبناء توافق بين جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة حول القرار الذي تقدمنا به، بالاشتراك مع عدد من الدول الصديقة، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون بـ «اليوم الدولي للأخوة الإنسانية» والذي تم اعتماده في ديسمبر الماضي. ويشير القرار إلى وثيقة «الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك»، ويعرب عن بالغ القلق من الأعمال التي تدعو إلى الكراهية الدينية وتؤدي بالتالي إلى تقويض روح التسامح واحترام التنوع. كما يشير القرار إلى المساهمة القيمة التي يقدمها الأشخاص من جميع الأديان أو المعتقدات إلى البشرية والمساهمة التي يمكن أن يقدمها الحوار بين جميع المجموعات الدينية في زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين جميع البشر وتحسين فهمها. ويشدد القرار على أهمية التوعية بمختلف الثقافات والأديان أو المعتقدات وأهمية التعليم في تعزيز التسامح الذي ينطوي على تقبل الناس

للتنوع الديني والثقافي واحترامهم له. ويدعو القرار كذلك إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع وتوخي الاحترام المتبادل، وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والتفاهم المتبادل على الصعيد العالمي وأيضًا على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية.

وتتنامى أهمية صدور هذا القرار خاصة في وقت يواجه فيه العالم الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، التي تتطلب اتخاذ تدابير عالمية تقوم على الوحدة والتضامن وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، كما تبرز أهميته في ضرورة تكثيف المبادرات لكبح جماح التطرف بجميع أشكاله، والتصدي لخطاب الكراهية والتحريض من خلال الترويج لثقافة السلام ونبذ العنف.

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر يناير ٢٠٢١ قرارًا قدمته مصر والسعودية والمغرب، بالاشتراك مع عدد من الدول الصديقة، بعنوان «تعزيز ثقافة السلام والتسامح من أجل حماية المواقع الدينية». ويأتي هذا القرار على خلفية تصاعد حالات التعصب الديني والتمييز على أساس الدين، وتزايد الحاجة إلى تعزيز قيم التسامح والتعايش المشترك وقبول الآخر، حيث يحث القرار جميع الدول على اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لدعوات الكراهية القومية، أو العنصرية، أو الدينية، التي تشكل تحديًا على التمييز أو العنف. ويدين القرار كذلك جميع الاعتداءات على الأماكن والمواقع الدينية، ويدعو الدول إلى دعم خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، كما يطالب السكرتير العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر عالمي يهدف إلى اتخاذ إجراءات محددة من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، مع التأكيد على أن المسؤولية الأساسية في هذا الشأن تقع على عاتق الدول.

ثانيًا: الإطار الدستوري والقانوني الداعم لمبادئ وقيم الأخوة الإنسانية

يؤكد الدستور على قيم ومبادئ المساواة والتسامح والمواطنة والإخاء واحترام وقبول الآخر والتعددية، حيث أكد أن المواطنة وسيادة القانون هما أساس الدولة (المادة ١)، وعلى التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز (المادة ٩)، وأن من ضمن أهداف التعليم إرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز (المادة ١٩). وتلتزم الدولة بموجب الدستور بالحفاظ على مكونات التعددية

الثقافية في مصر (المادة ٥٠). كما يؤكد الدستور أن المواطنين متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر، وأن التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون (المادة ٥٣). ولا يجوز وفقاً للدستور إدخال أية تعديلات على نصوصه المتعلقة بالمساواة، ما لم يكن التعديل متعلقاً بالمزيد من الضمانات لهذا الحق (المادة ٢٢٦). و يؤكد الدستور كذلك على أن الوحدة الوطنية للشعب تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين (المادة ٤). ويكفل حرية الاعتقاد باعتبارها حرية مطلقة كما يكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية (المادة ٦٤). وينص على أن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية (المادة ٣).

وتزخر البنية التشريعية بالعديد من القوانين التي تؤكد على قيم التسامح والأخوة الإنسانية وتعزيز الحريات الدينية، وعلى سبيل المثال فإن قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يحظر على الصحف أو وسائل الإعلام أو المواقع الإلكترونية نشر أو بث أي مادة تحض على التمييز أو العنف أو العنصرية أو الكراهية أو التعصب. كما صدر قانون بناء وترميم الكنائس رقم ٨٠ لسنة ٢٠١٦ والذي تضمن للمرة الأولى تحديداً منضبطاً للقواعد والإجراءات الخاصة بإصدار تصاريح الأعمال الإنشائية للكنائس، وأوكل للمحافظين سلطة إصدار الموافقة على طلبات إصدار التراخيص اللازمة لذلك، كما تضمن النص على توفير أوضاع المنشآت التي كانت تقام فيها الشعائر الدينية المسيحية والتي لم تكن مرخصة وقت صدوره. وصدر كذلك القانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إنشاء هيئتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية.

ثالثاً: البنية المؤسسية الداعمة لإعمال مبادئ وقيم الأخوة الإنسانية في مصر

تمتلك مصر بنية مؤسسية متنوعة في مكوناتها تدعم إعمال مبادئ وقيم الأخوة الإنسانية، على النحو التالي:

١. «المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف»: تم إنشاؤه في عام ٢٠١٧ ويتراأسه السيد رئيس الجمهورية، ويختص بتعبئة القدرات المؤسسية والاجتماعية للتصدي لأسباب الإرهاب ومعالجة آثاره، وذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية لمقاومة الإرهاب والتطرف داخلياً وخارجياً، وتنسيق الجهود مع المؤسسات الدينية لتمكين الخطاب الديني الوسطي وتوعية المواطنين بأخطار الإرهاب والتطرف.

٢. «اللجنة العليا لمواجهة الأحداث الطائفية»: تم إنشاؤها بموجب القرار الجمهوري رقم ٦٠٢ في عام ٢٠١٨، وتختص بوضع السياسات وتنفيذ الخطط التي تكفل زيادة الوعي بمخاطر الفتنة الطائفية وتعزيز التسامح الديني والتعامل مع الحوادث الطائفية الفردية.



٧٢ كنيسة
تم ترميمها بعد أن
تعرضت للتلف والتخريب
عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣



عقد لجان مجتمعية مدربة
«لجان المواطنة»
في ٤٤ قرية



٣. «مركز سلام لدراسات التطرف والإرهاب»: وهو مركز بحثي وعلمي يتبع دار الإفتاء المصرية، وتم إنشاؤه في عام ٢٠٢٠، لإعداد الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية حول معالجة مشكلات التشدد والتطرف، وتقديم توصيات وبرامج عمل لكيفية مواجهتها والقضاء عليها.
٤. «مرصد الأزهر لمكافحة التطرف»: وهو يتبع الأزهر الشريف، وتم إنشاؤه في عام ٢٠١٥ لرصد ومجابهة الأفكار والأيدولوجيات المتطرفة التي تتبناها الجماعات الإرهابية بشتى أنواعها، والوقوف على أحوال المسلمين في جميع أرجاء العالم والتركيز على نشر صحيح الإسلام وإبراز دوره في دعم القيم الإنسانية.
٥. «مرصد الإسلاموفوبيا»: وهو يتبع دار الإفتاء المصرية، وتم إنشاؤه في عام ٢٠١٥، ويختص برصد ومجابهة الأفكار والأيدولوجيات المتطرفة التي تتبناها الجماعات الإرهابية بشتى أنواعها ونشر صحيح الإسلام.
٦. «منتدى السماحة والوسطية»: تم إنشاؤه بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في فبراير ٢٠١٤ من أجل نشر ثقافة الحوار وترسيخ التسامح ونبذ التعصب والإرهاب، وذلك من خلال إقامة المؤتمرات، والندوات، وتأليف وطباعة الكتب والنشرات، التي تدعم فقه التعايش ونشر مبادئ الوسطية وسماحة الإسلام ونبذ الكراهية الدينية.
٧. «بيت العائلة المصرية»: تم إنشاؤه في عام ٢٠١١ برئاسة شيخ الأزهر وبابا الإسكندرية وبطريك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بهدف الحفاظ على النسيج الوطني الواحد لأبناء مصر من خلال التأكيد على القيم العليا والقواسم المشتركة بين الأديان والثقافات والحضارات الإنسانية، ولتأكيد قيم المواطنة والتسامح والحوار ومكافحة التحريض على العنف والتمييز، وتدريب الوعاظ والقساوسة على الخطاب الديني الوسطي، ورصد واقتراح الوسائل الوقائية للحفاظ على السلام المجتمعي.
٨. «مرصد الفتاوى التكفيرية»: يتبع دار الإفتاء المصرية ويرصد كل ما يصدر عن الجماعات الإرهابية والمتطرفة، ويقوم بالرد عليها.

رابعًا: أبرز الجهود الوطنية لإعمال مبادئ وقيم الأخوة الإنسانية

١. إنشاء اللجنة الرئيسية لتقنين أوضاع الكنائس في يناير ٢٠١٧، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتتولى اللجنة دراسة الطلبات ذات الصلة وفقًا لمجموعة من الشروط، ولقد تم -وفقًا لقانون بناء وترميم الكنائس- تقنين أوضاع حوالي ١٨٠٠ كنيسة ومبنى حتى ديسمبر ٢٠٢٠.
٢. مبادرة أجهزة الدولة المختصة بترميم الكنائس التي تعرضت للتلف والتخريب عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتي بلغ عددها ٧٢ كنيسة.

٣. تنفيذ الحكومة خطة بقيمة ٧٠ مليون دولار من أجل ترميم بعض الآثار المصرية ومن بينها المعابد اليهودية في القاهرة والإسكندرية، وذلك إلى جانب ترميم المقابر اليهودية القديمة، وكذلك ترميم بعض الآثار الدينية الواقعة في مسار رحلة العائلة المقدسة بمصر. إنشاء هيئتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية، وإصدار القانون الخاص بإنشائهما في سبتمبر ٢٠٢٠، وذلك بهدف إدارة الأصول والأموال الموقوفة لصالحهما، في ضوء وجود تنظيم تشريعي يحكم أمر إدارة الأوقاف واستثمارها بالنسبة لطائفة الأقباط الأرثوذكس.

٤. تأسيس وافتتاح كنيسة «ميلاد المسيح» ومسجد «الفتاح العليم» في العاصمة الإدارية الجديدة بالقاهرة، جنبًا إلى جنب عشية احتفال الأقباط الأرثوذكس بعيد الميلاد ٢٠١٩، في رسالة رمزية للتسامح، ويُعد كلٌّ من المسجد والكنيسة هما الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.

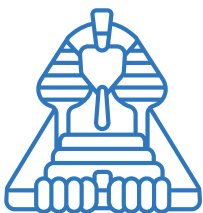
٥. إصدار الأزهر الشريف عدة مطبوعات للتعريف بحقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والتعايش السلمي، ومحاربة التشدد والتطرف، مع ترجمتها، واستحداث مقرر دراسي في مختلف مراحل التعليم الأزهرى للتأكيد على التعددية الدينية والمذهبية والثقافية. وإطلاق مبادرة «الأزهر يجمعنا» في مراكز الشباب لنشر قيم التسامح وقبول الآخر.

٦. إطلاق دار الإفتاء حزمة من المبادرات والمشروعات العلمية التي استهدفت تجديد الخطاب الديني وتفكيك الأفكار المتطرفة وتفنيدها، وإنجاز العديد من برامج التأهيل والتدريب للمفتين والعلماء على مستوى العالم لتمكينهم من استيعاب شبهات المتطرفين وأفكارهم والرد عليها بطريقة علمية.

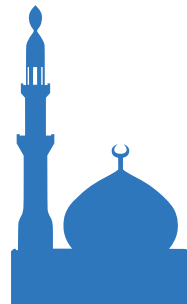
٧. إطلاق الكنائس المصرية الثلاث لمبادرات وأنشطة متنوعة هدفت إلى نشر الفكر المستنير، وتأكيد القيم الإنسانية المشتركة التي تدعو إليها جميع الأديان، بالإضافة إلى ترسيخ مشاعر الولاء والانتماء واحترام التعددية وقبول الآخر، ونبذ التعصب ومكافحة خطاب الكراهية، ومنها مبادرة «سالما جميع الناس»، والتي تتعاون فيها أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية والمسكونية التابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية مع وزارة الأوقاف، وتسعى هذه المبادرة إلى تقديم نموذج عملي للعمل على أرض الواقع لدعم وتعميم ثقافة السلام في المؤسسات الدينية والتربوية والإعلامية والمجتمع المدني، وتهدف إلى المساهمة في زيادة قدرة المجتمع المصري على التماسك والتعايش السلمي، وزيادة فاعلية دور المؤسسات الدينية في ترسيخ قيم السلام ونبذ العنف وتقديم خطاب ديني يرسخ ثقافة قبول الآخر.

٨. إطلاق وزارة التعليم العالي إستراتيجية مواجهة التطرف والفكر التكفيري بالجامعات

تأسيس وافتتاح كنيسة «ميلاد المسيح» ومسجد «الفتاح العليم» في العاصمة الإدارية الجديدة بالقاهرة، جنبًا إلى جنب عشية احتفال الأقباط الأرثوذكس بعيد الميلاد ٢٠١٩، في رسالة رمزية للتسامح، ويُعد كلٌّ من المسجد والكنيسة هما الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.



تنفيذ الحكومة خطة بقيمة
٧٠ مليون دولار
من أجل ترميم بعض الآثار
المصرية



إصدار **الأزهر الشريف**
عدة مطبوعات للتعريف
بحقوق الإنسان ومبادئ
المواطنة والتعايش السلمي

إطلاق مبادرة
«الأزهر يجمعنا»
في مراكز الشباب
لنشر قيم التسامح
وقبول الآخر.

المصرية ٢٠١٩-٢٠٢٣، من خلال وضع الأهداف والسياسات والبرامج والخطط لرصد أهم مظاهر الفكر التكفيري ومماربتها.

٩. قيام وزارة التربية والتعليم بمراجعة المقررات الدراسية الدينية وتنقيتها من أية موضوعات لا تسهم في تعزيز التسامح في المجتمع، وإدراجها لمقرر دراسي عن الأخلاق يهدف إلى تعزيز المحبة والإخاء والتسامح وتقبل الآخر والمواطنة، وتدریس كتاب «القيم واحترام الآخر» لطلاب الصف الثالث الابتدائي خلال العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، وجارٍ إعداد منهج «القيم واحترام الآخر» للصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي.

١٠. قيام وزارة الأوقاف بتخصيص عدد من خطب الجمعة لنشر قيم التسامح ونبذ العنف والكراهية، وقيامها بعقد عدة ندوات حول مفهوم المواطنة بالتعاون مع الهيئة الوطنية للإعلام، وإطلاقها مبادرة « سيدنا محمد (ص) رسول الإنسانية » للتعريف برسالته التي تدعو لنبذ العنف والحض على الكراهية، وكذلك إطلاقها لحملة «طرق الأبواب» بعنوان «بلدي أمانة» بالتعاون مع الكنائس المصرية، والمجلس القومي للمرأة للواعظات من وزارة الأوقاف، وراهبات وخادمات الكنائس لنشر روح التسامح وترسيخ قيم التعايش بين أبناء الوطن، بالإضافة إلى قيام الوزارة بإصدار مطبوعات مترجمة بعدة لغات للتعريف بقيم التسامح والمواطنة.

١١. تنظيم وزارة التضامن الاجتماعي العديد من الأنشطة التي تستهدف إعلاء قيم المواطنة المصرية، حيث تم عقد لجان مجتمعية مدربة «لجان المواطنة» في ٤٤ قرية، تؤكد على قبول التنوع الديني والثقافي، وذلك من أجل الحد من ظواهر التطرف والتشدد لدى الشباب والمجتمع. كما تعمل الأندية الاجتماعية والثقافية التابعة للوزارة على رعاية الأعضاء وتقديم برامج وقائية للشباب لمواجهة التعرض للتيارات المضللة من خلال التوعية بالأفكار الوسطية، وعقد برامج لتعميق الانتماء القومي.

١٢. تنفيذ وزارة الشباب والرياضة لأول برنامج لإعداد المتطوعين الشباب تحت شعار «شباب من أجل المواطنة»، ضم كمرحلة أولى إعداد ١٥٠ شابًا وفتاة على قيم العمل التطوعي والجماعي، وعلى كيفية توظيف مهارات العمل التطوعي لدمج الشباب والشابات من خلفيات دينية واجتماعية متنوعة في برامج تنمية وخدمة المجتمع، بالإضافة إلى عقد العديد من اللقاءات الحوارية في مراكز الشباب بالتعاون مع وزارة الأوقاف لمواجهة الفكر المتطرف ونشر قيم التسامح وقبول الآخر بين الشباب.

١٣. تنفيذ وزارة الثقافة لعدد من الفعاليات الثقافية والفنية من خلال قطاعاتها المختلفة والتي من شأنها تشكيل الوعي المجتمعي، وترسيخ الهوية الثقافية، وتعزيز قيم المواطنة ونبذ التعصب والأفكار المتطرفة، ومنها مهرجان سماع الدولي للإنشاد والموسيقى الروحية لفرق من جميع أنحاء العالم، وعروض «رسالة سلام» التي تجمع بين الإنشاد الديني والترانيم القبطية في عرض واحد، وملتقى سانت كاترين للسلام العالمي «هنا نصلي معًا»، بالإضافة إلى إطلاق مشروع بعنوان «سلسلة رؤية» وهي عبارة عن مجموعة من الأعمال التي تتناول موضوعات ذات صلة بتجديد الخطاب الديني، وإشاعة مفاهيم صحيح الدين والحريات الدينية، وذلك بالتعاون مع وزارات الأوقاف، والتربية والتعليم، والشباب والرياضة.

١٤. تنفيذ المجلس القومي للمرأة العديد من الأنشطة لتعزيز المواطنة وثقافة قبول الآخر والمساواة بين الجنسين، وتوطيد أواصر التعاون بين أفراد المجتمع، ومنها البرنامج التفاعلي تحت شعار «أسبوع المحبة والسلام» في إطار حملة مصر أرض المحبة والسلام، واستفاد منه ٣٠٠٠ من النساء والرجال والأطفال بمحافظات المنيا، وأسوان، والبحيرة، وأسيوط، والوادي الجديد.